

دور البنك الوطني للبذور في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر: تحليل للتحديات الإقليمية والعالمية المعاصرة

The Role of Algeria's National Seed Bank in Enhancing Food Security: An Analysis of Contemporary Regional and Global Challenges

قطوش رزق *

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر

Guettouche.rizk@univ-alger3dz

تاريخ النشر: 2025/12/30

تاريخ القبول: 2025/12/02

تاريخ الاستلام: 2025/09/14

Abstract:

This study examines the strategic role of Algeria's National Seed Bank in achieving seed sovereignty and food security amidst contemporary international challenges. The research employed an analytical-evaluative methodology of agricultural production data and food security indicators from 2018 to 2021. Findings indicate that the bank serves as a cornerstone for preserving local genetic resources and developing climate-resilient seed varieties, contributing to a 25% reduction in seed import costs. The study also revealed significant improvements in domestic production of vegetables and fruits, while persistent challenges remain in strategic crops such as wheat and legumes.

Keywords: National Seed Bank; Food Security; Seed Sovereignty; Biodiversity.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الاستراتيجي للبنك الوطني للبذور في الجزائر كأداة لتحقيق السيادة البذرية والأمن الغذائي في ظل التحديات الدولية الراهنة. اعتمد البحث على منهجية تحليلية تقييمية لبيانات الإنتاج الزراعي ومؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة (2018-2023). كشفت النتائج أن البنك يمثل ركيزة أساسية للحفاظ على الأصول الوراثية المحلية وتطوير أصناف بذرية متكيفة مع التغيرات المناخية، حيث ساهم في خفض فاتورة استيراد البذور بنسبة 25%. كما أظهرت الدراسة تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الإنتاج المحلي للخضر والفواكه، بينما ظلت بعض التحديات قائمة في مجال المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والبقوليات.

كلمات مفتاحية: البنك الوطني للبذور؛ الأمن الغذائي؛ السيادة البذرية؛ التنوع البيولوجي

JEL Classification Codes : Q18; Q16; Q17; Q01.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

تشكل قضية الأمن الغذائي تحديًا استراتيجيًا للدول في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، حيث تتداخل العوامل الجيوسياسية والمناخية والاقتصادية في تشكيل خريطة الأمن الغذائي العالمي. وفي هذا الإطار، تبرز الجزائر كدولة تسعى لتحقيق السيادة الغذائية في بيئة إقليمية ودولية تتسم بعدم الاستقرار. يأتي إنشاء البنك الوطني للبذور كاستجابة استباقية لهذه التحديات، ممثلًا ركيزة أساسية في سياسة الأمن الغذائي الجزائري التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الخارج.

إشكالية البحث:

على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، لا تزال هناك فجوات بين الإنتاج المحلي والاحتياجات الاستهلاكية، خاصة في المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب والبقوليات. تبرز الإشكالية الرئيسية في التساؤل عن:

مدى قدرة البنك الوطني للبذور على تعزيز السيادة البذرية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ظل التهديدات الدولية الراهنة؟

فرضيات البحث:

1. إنشاء البنك الوطني للبذور ساهم بشكل كبير في خفض الاعتماد على الواردات البذرية وتعزيز الإنتاج المحلي.
2. البنك الوطني للبذور يساهم في تطوير أصناف بذرية متكيفة مع التغيرات المناخية، مما يعزز النظام الزراعي.
3. تعتمد فعالية البنك على تكامله مع السياسات الزراعية، ومدى تمويل أنشطة البحث والتطوير، وجودة البنية التحتية للرقابة والمختبرات.

أهداف البحث:

1. تحليل الدور الاستراتيجي للبنك الوطني للبذور في تحقيق السيادة البذرية.
2. تقييم تأثير البنك على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.
3. تحديد التحديات التي تواجه عمل البنك وآليات تعزيز فعاليته.
4. تقديم توصيات لتعزيز مساهمة البنك في السياسة الزراعية الشاملة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي-التقييمي من خلال تحليل البيانات الثانوية من التقارير الرسمية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وزارة الفلاحة الجزائرية). وكذا دراسة مؤشرات الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index) وتطبيقاتها على السياق الجزائري. بالإضافة إلى استخدام التحليل الكمي

لتقييم تأثير البنك على نسبة الاعتماد على الواردات البذرية. تطبيق تحليل SWOT لتقييم فعالية البنك في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

هيكلية البحث:

يقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الأول يُعنى بالإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والسيادة البذرية، والثاني يُخصص للتقييم العملي لدور البنك الوطني للبذور، والثالث يقدم التحليل التطبيقي والتوصيات الاستراتيجية.

1: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي ومقوماته

1-1 مفهوم الامن الغذائي

يتطلب فهم قضية الأمن الغذائي والتعرف على أبعادها الاتفاق على تعري محدود لمفهوم الأمن الغذائي حتى يتم على ضوءه تحديد الوسائل والمداخل ووضع السياسات المناسبة لعلا جمال. وقد نشأ مصطلح "الأمن الغذائي" عقب الأزمة الغذائية التي شاهدها بداية حقبة السبعينات، وعقدت القمة العالمية الأولى للغذاء عام 1974 لتحديد كيفية توفير الأمن الغذائي، ومعالجة الأزمة الغذائية على المستوى الدولي، ومواجهة المخاوف بشأن مستقبل الغذاء في العالم، ولذا تم وضع أولى مفاهيم الأمن الغذائي والذي ينص علي: "الإتاحة في كل الأوقات من الكميات الكافية على المستوى العالمي للسلع الغذائية الأساسية، لمقابلة التوسع المستمر في استهلاك الغذاء، وتجنب التقلبات في الإنتاج والأسعار (المهدي وواخرون، ديسمبر 2021) إلا أن هذا التعريف يركز على محور أساسي يختص بمهية الأمن الغذائي وكمية ونوع الغذاء المطلوب توفر لتحقيق الأمن الغذائي. فهذه المجموعة من المهتمين بالأمن الغذائي ركزوا على المحور الأول ولكنهم أيضا اختلفوا فيما بينهم وتباينت آراؤهم حول كمية الغذاء المطلوب توفرها لتحقيق الأمن الغذائي. فمنهم من جعل هذه الكمية نسبية وربطها بمستوى الدخل والمعيشة في المجتمع وهو ما يعبر عنه بضمان تدفق الاحتياجات الغذائية المعتادة أو الموضوعية، ومنهم من جعلها مطلقة وهو ما يعبر عنه بضمان حصول كل فرد على الأسعار الحرارية المطلوبة للحياة الصحية، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا بغض النظر عن مستوى دخل ذلك الفرد (خضران، دون سنة نشر)

وفي الوقت الحالي ومنذ بداية الالفية هنالك مجموعة أخرى من الذين ركزوا في تعريفهم لمفهوم الأمن الغذائي على محور كيفية الحصول على الغذاء ومصادره واستخدامه مع الاستقرار بالإضافة الى شروط التغذية الصحية والسلامة. وترى أن الأمن الغذائي ليس من الضرورة أن يتحقق فقط بالاعتماد على الانتاج المحلي من الغذاء، وانما بقدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد احتياجاتها الغذائية. وانما بقدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد احتياجاتها الغذائية. (SIBINDI, 2020)

وبناء على ما سبق يمكن استنباط تعريف للأمن الغذائي يجمع بين محوري ماهية الأمن الغذائي (كمية ونوع الغذاء المطلوب توفر لتحقيق الأمن الغذائي) وكيفية الحصول على الغذاء (من المصادر المحلية أو الأجنبية) وضمان تدفقه من تلك المصادر. وفي هذا الصدد قد حاز تعريف الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما العام 1996 قبول المنظمات الدولية وينص على أنه: "يتحقق الأمن الغذائي عندما يمتلك جميع الناس (صفة الفاعل)، في كل الاوقات (الاستقرار على المدى القصير، والاستدامة على المدى المتوسط)، امكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي (الوصول) الى الغذاء الكافي(التوافر) والامن الصحي، والذي يعمل على تلبية احتياجاتهم الغذائية(الاستخدام)، وتفضيلاتهم الغذائية (صفة الفاعل) لحياة مفعمة بالنشاط والصحة". (العيادي، 1999)

ويشمل هذا التعريف مختلف ابعاد الامن الغذائي على المستويين الكلي والجزئي واعيد عليه التأكيد في مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في عام 2009 (مدني، 2022)

وينطوي التعريف على اربعة مهمة اعتبرت محورية للمفهوم خلال العقود الماضية (التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار) أي ثبات الابعاد الثلاثة. واعتمدت هذه الابعاد الاربعة أكاديميا كما تم توطيدها من طرف منظمة الاغذية والزراعة لأهميتها في تحديد المسارات السياسية لتحسين الامن الغذائي (جيهان، 2018)

1-2- وضعية الأمن الغذائي في الجزائر :

حسب (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية 2020) يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية إلى الأشخاص (توافر، وصول، واستخدام الغذاء)، بالإضافة إلى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى، والاستقرار على المدى الطويل يقود إلى تحقيق استدامة الأمن الغذائي.

إن توافر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة وكمية كافية بالاعتماد على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية بشرط أن تكون نسبة الإنتاج المحلي أكبر من كمية الواردات.

1-2-1- إتاحة الغذاء في الجزائر:

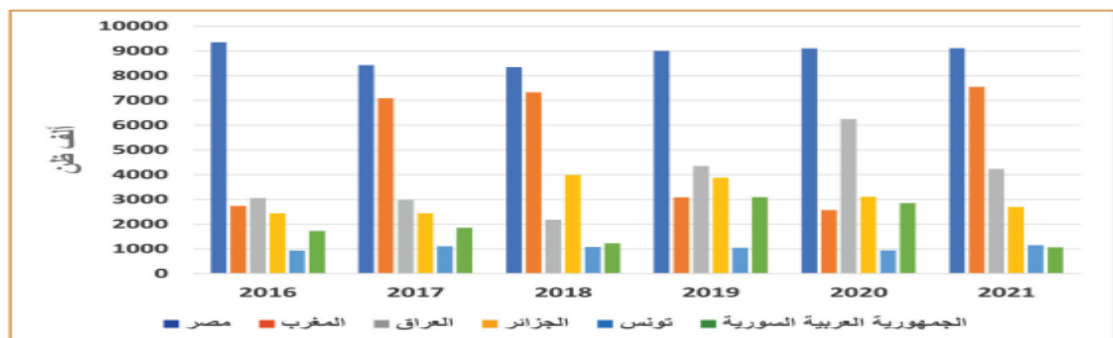
يركّز هذا القسم من البحث على متابعة وتحليل تطور مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021، مع إبراز نتائج الرصد والتحليل المرتبطة بالمحاور الأساسية للأمن الغذائي، بما في ذلك توفر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه، وجودة الاستفادة منه، إضافة إلى مدى استقرار هذه المحاور عبر الزمن. (بن عياد، 2018)

الجدول رقم (1): تطور المتاح من الحبوب خلال الفترة (2018-2020) الوحدة ألف طن

البند	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الحبوب	6065,94	5633,45	4392,30	2783,27	4717,64	9525
القمح	3981,22	3876,88	3106,00	2168	3750	3689
الشعير	1957,33	1647,75	1213,14	555,36	1610	1450

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي، 2023) يُعد القمح المكوّن الأساسي في الميزان الغذائي الوطني كونه الغذاء الرئيس لغالبية السكان في الجزائر نتيجة الاعتماد الكبير على الخبز ضمن النظام الغذائي اليومي. وبالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1)، يُلاحظ أن إنتاج القمح شهد تراجعاً في سنة 2021 مقارنة بعام 2020 بنسبة انخفاض تقدّر بحوالي 13%، وأيضاً عرف المتاح من القمح انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة بين (2018-2023) بمعدل نقصان قدر بنحو (32.13%) وذلك لظاهرة الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وقلة الهطول المطري. هناك تطلعات وتوقعات بزيادة الإنتاج، حيث أعلنت وزارة الفلاحة عن هدف تحقيق إنتاج قياسي من الحبوب يقدر بـ 5 ملايين طن في 2025 وتتوقع محاصيل تتراوح بين 3 ملايين طن من القمح و1.2 مليون طن من الشعير والاكتفاء الذاتي من القمح الصلب بحلول 2026

الشكل (1): تطور إنتاج القمح في الجزائر مقارنة بالدول العربية الرئيسية المنتجة له خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2021 (ألف طن)



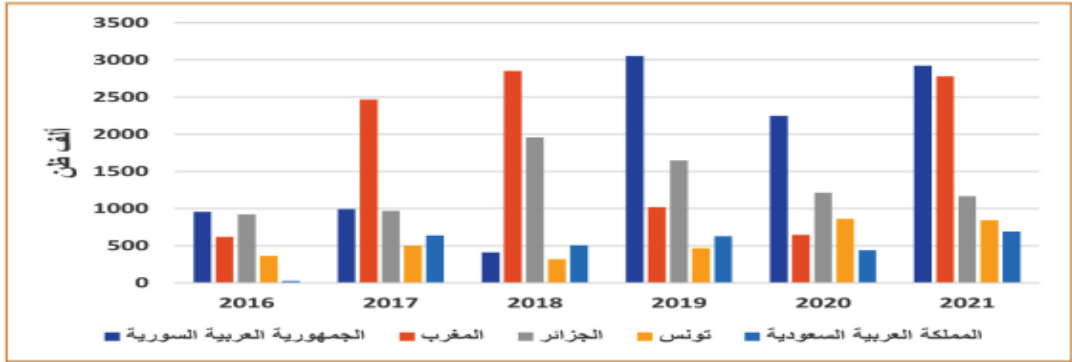
المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي، 2023)

جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية

شهد إنتاج الشعير في الجزائر تذبذباً ملحوظاً، ويُعدّ المحصول العلفي الأساسي المستخدم لتغذية الحيوانات بهدف توفير البروتينات الحيوانية. ويأتي الشعير في المرتبة الثانية بعد القمح من حيث مساهمته في إجمالي إنتاج الحبوب على المستوى الوطني.

وعلى الصعيد العربي، تمثل كل من سوريا والمغرب والجزائر والمملكة العربية السعودية وتونس الدول الرئيسة المنتجة للشعير، حيث بلغت نسبة إنتاجها مجتمعة حوالي 94% من إجمالي الإنتاج العربي في عام 2021، وتأتي سوريا في الصدارة بنسبة تقارب 33%، تليها المغرب بنسبة 31%، ثم الجزائر 13%، فالسعودية 7% وتونس 5% على الترتيب.

الشكل (2): إنتاج الشعير الجزائري وفي الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2016-2021



المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي ،

<https://www.aoad.org/Arab food Security Report 2021.pdf> (2021)

- تطور إنتاج مجموعتي الخضر: خلال الفترة 2018-2023

تحظى زراعة الخضر بانتشار واسع في الجزائر، وتعد من المحاصيل التي تحقق نسباً مرتفعة من الاكتفاء الذاتي، فضلاً عن كونها تمثل مورداً مهماً للتصدير. وتكتسب الخضر أهمية غذائية كبيرة ضمن النظام الغذائي للسكان، كما يشهد الطلب عليها زيادة مستمرة نتيجة النمو السكاني وتحسن مستويات الدخل في البلاد.

الجدول رقم (2): تطور إنتاج لبعض منتجات الخضر: خلال الفترة 2018-2023 الوحدة ألف طن

البند	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الخضر	9409,39	8619,98	10287,21	14630	13560	13220
الطماطم	1309,75	1157,35	1635,62	1600,00	1661.66	1800
البصل الجاف	1399,69	1613,73	1665,67	1700,48	1760	1800
البطاطا	4653,32	5020,25	4659,48	4360.88	4299.82	4500

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي،

(2023) جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى تطور الكميات المتاحة من الخضر خلال الفترة 2018-2023، حيث سجلت البطاطا زيادة متواصلة في الإنتاج نظراً لاعتماد المستهلك الجزائري عليها كغذاء رئيسي وحسب التقديرات

الرسمية لموسم 2025-2026، يُتوقع جني أكثر من 10.5 مليون قنطار من البطاطا غير الموسمية، على مساحة تقارب 35 ألف هكتار، أي بزيادة قدرها 2000 هكتار مقارنة بالمواسم السابقة. الأمر ذاته ينطبق على البصل الذي شهد ارتفاعاً مستمراً، بينما اتسم إنتاج الطماطم بالتذبذب قبل أن يسجل تحسناً واضحاً منذ عام 2020 إلى غاية 2023. أما باقي أصناف الخضر فقد عرفت نمواً ملموساً خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس قدرة الجزائر على إنتاج تشكيلة واسعة من الخضر بفضل تنوعها المناخي، مما يعزز فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع.

- تطور إنتاج الفواكه: خلال الفترة 2018-2024

تبيّن بيانات الجدول رقم (3) أنّ الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024 شهدت زيادة في كميات الفواكه المتاحة، ويرتبط ذلك باتساع المساحات المزروعة بالفاكهة في الجزائر، مدعومة ببرامج استثمارية ودعم حكومي واعتماد تقنيات زراعية حديثة. وتتصدر الحمضيات قائمة الإنتاج بفضل ملائمة المناخ الجزائري لزراعتها وتحقيق إنتاج وفير منها، ما يستدعي اهتماماً خاصاً من السلطات لدعم المزارعين المتخصصين في هذا النوع من الزراعة، لما للحمضيات من دور مهم في النظام الغذائي خصوصاً في فصل الشتاء. يلعب في الأهمية باقي أنواع الفواكه التي سجلت نمواً تدريجياً، في حين بقي إنتاج التمور مرتفعاً نسبياً خلال نفس الفترة، حيث يقدر بحوالي 1.2 إلى 1.7 مليون طن سنوياً. ثم المتاح من العنب ابلغ إنتاج الجزائر من عنب المائدة 406 ألف طن في عام 2023 مما جعلها تحتل المرتبة الثانية عربياً بعد مصر. وأخيراً المتاح من التفاح حيث شهد إنتاج التفاح نمواً ملحوظاً بزيادة قدرها 18% منذ عام 2018، واحتلت الجزائر المرتبة الثالثة إفريقياً في إنتاج التفاح، كما سجّل العرض من مختلف أنواع الفواكه زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، ما يعكس تطور هذا القطاع الزراعي.

الجدول رقم (3): تطور إنتاج بعض الفواكه: خلال الفترة 2018-2024 الوحدة ألف طن

البند	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الفاكهة	4200	4350	4540	4685	4900.46	4850	4900
التمور	10947,00	1136,03	1151,91	1188	1247	1700	1750
التفاح	450	470	566	522	539.85	540	550
العنب	500	520	554,201	630	627	640	650
البرتقال واليوسفي	1600	1555	1477.33	1427.61	1504.79	1620	1850

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي،

(2023) جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

- تطور المتاح من بعض المحاصيل الصناعية خلال الفترة 2018-2024

يوضح الجدول رقم (4) أن المحاصيل الصناعية عرفت تقلبات في كمياتها المتاحة خلال الفترة 2018-2024، ويُعزى ذلك إلى اعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على استيراد هذه المواد من الأسواق الخارجية، مما يجعل التحكم في كمياتها وأسعارها أمراً صعباً. فعلى سبيل المثال، يتم تحديد أسعار النباتات الزيتية في السوق العالمية، وهو ما يجعل الجزائر في حالة تبعية للاستيراد لتلبية الطلب المحلي نظراً لعدم إنتاجها محلياً.

أما فيما يتعلق بالمحاصيل لإنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر، تشمل المحاصيل الصناعية الرئيسية الطماطم الموجهة للتصنيع tomate industrielle لإنتاج المركز، بالإضافة إلى محاصيل أخرى مثل بذور دوار الشمس، التبغ، وبعض البذور الزيتية (oilseeds). الإنتاج يتركز بشكل أساسي على الطماطم الصناعية، حيث حققت الجزائر الاكتفاء الذاتي في مركز الطماطم منذ 2020، مع انخفاض في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف. أما النباتات الزيتية الرئيسية في الجزائر هي دوار الشمس (عباد الشمس)، السلجم (الكولزا أو rapeseed)، مع تجارب محدودة على الصويا وال فول السوداني. كان الإنتاج ضئيلاً جداً قبل 2023، حيث تعتمد الجزائر على استيراد معظم احتياجاتها من الزيوت النباتية (حوالي 900,000 طن سنوياً). بدأ التوسع الفعلي منذ 2023 بدعم حكومي قوي (منح، بذور مدعومة، مصانع سحق جديدة مثل Cevital في بجاية و Kotama في جيجل)، بهدف تقليل الاستيراد وإنتاج زيت مائدة محلي 100 %.

الجدول رقم (4): تطور المتاح من بعض المحاصيل الصناعية خلال الفترة 2018-2024 الوحدة ألف طن

البند	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
النباتات الزيتية	8,84	8,81	8,6	9,32	9,23	90	200
الطماطم الصناعية	1540	1650	1900	2300	2400	1800	2700

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي، 2023) -
جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

- تطور المتاح من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2018-2020

تُظهر بيانات الجدول رقم (5) تطور الكميات المتاحة من المنتجات الحيوانية والأسماك، باعتبارها المصدر الأساسي للبروتين الحيواني في النظام الغذائي. وتتركز الثروة الحيوانية في المنطقة العربية بشكل رئيسي في خمس دول هي السودان، الجزائر، الصومال، موريتانيا ومصر، حيث تمثل مجتمعة حوالي 82٪ من إجمالي أعداد الأبقار والجاموس، ونحو 56٪ من أعداد الأغنام والماعز، و 56٪ من الإبل خلال عام 2021. وتشير الإحصاءات إلى أن الجزائر تستحوذ على ما نسبته 10.3٪ من إجمالي القطيع الحيواني في الدول العربية.

يأتي الحليب في المرتبة الثانية بعد القمح في الميزان الغذائي الوطني، كونه يشكل غذاءً أساسياً يستهلكه معظم السكان بمختلف فئاتهم العمرية، وقد سجلت الكميات المتاحة منه ارتفاعاً متواصلاً خلال الفترة 2018-2021. كما ارتفع العرض من لحوم الدواجن، اللحوم الأخرى، والبيض نتيجة لزيادة دعم الدولة لمربي الدواجن. أما اللحوم الحمراء والأسماك فقد تميزت توفرها بالتذبذب من عام لآخر، وعلى الرغم من برامج الدعم، لا تزال السوق الوطنية تعاني نقصاً نسبياً في هذه المنتجات، ما انعكس على ارتفاع أسعارها.

جدول رقم (5): تطور المتاح من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2018-2022 الوحدة ألف طن

البند	2018	2019	2020	2021	2022
انتاج اللحوم حمراء	505.89	529,00	505,89	529	519.39
انتاج لحم الدواجن	540,00	299,43	292,64	266.64	283.74
انتاج اللبن	3280,00	3016.24	3189.24	3354,70	3263.60
انتاج السمك	120,35	105,13	86,90	83.98	
انتاج بيض المائدة	314,04	341,56	308,46	305.24	311.93

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي،

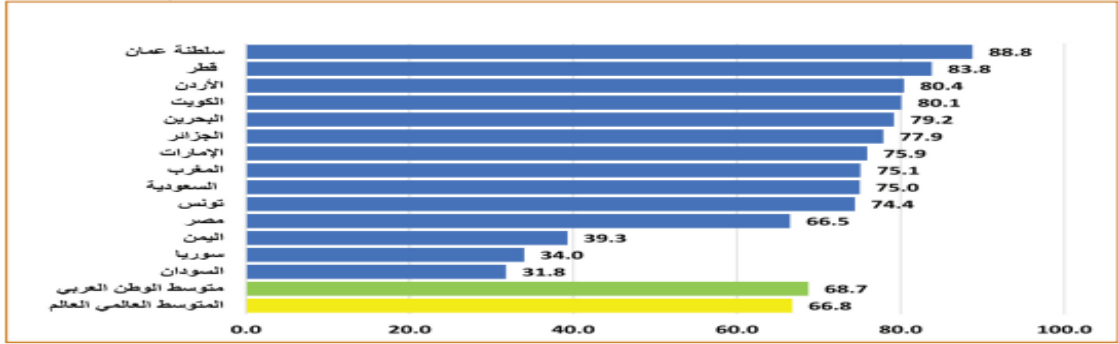
2023) جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ختاماً، ورغم التحسن الملحوظ في الكميات المتاحة من مختلف المواد الغذائية، إلا أن ذلك لا يعكس بدقة مستوى الأمن الغذائي في الجزائر، نظراً لكونه لا يأخذ في الاعتبار حجم الطلب الفعلي وأنماط الاستهلاك الحقيقي للسكان. ولتقييم وضعية الأمن الغذائي بشكل أدق، سيتم تحليل مؤشر الأمن الغذائي العالمي مع التركيز على وضع الجزائر ضمن هذا المؤشر.

1-2-2- إمكانات الحصول على الغذاء في الجزائر :

يعبر هذا الجانب عن مستوى الطلب الاستهلاكي على السلع الغذائية وفق الإمكانيات المادية للأفراد، إضافةً إلى العوامل المؤثرة على قدرتهم في الحصول على الغذاء مثل الدخل، أسعار المواد الغذائية، والنمو السكاني. ويُعدّ مؤشر القدرة على الحصول على الغذاء أداة لقياس مدى قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، ومدى تعرضهم لتقلبات الأسعار، فضلاً عن وجود سياسات وبرامج دعم لمساندتهم عند حدوث صدمات. ويتم حساب هذا المؤشر استناداً إلى ستة مكونات فرعية تشمل: نسبة إنفاق الغذاء من إجمالي إنفاق الأسرة، نسبة السكان الواقعين تحت أو بالقرب من خط الفقر العالمي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية، برامج شبكات الأمان الغذائي، ومدى تيسر وصول المزارعين إلى التمويل.

الشكل رقم (3): يوضح مؤشر امكانات الحصول على الغذاء في الجزائر لسنة 2021



المصدر: <https://www.aoad.org/Arab food Security Report 2021.pdf> التقرير السنوي

لأوضاع الأمن الغذائي 2021 – جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تُعد مستويات الدخل من أبرز العوامل المحددة لكميات وأنواع السلع الغذائية التي يستهلكها الأفراد. وتُظهر بيانات البنك الدولي لعام 2021، الواردة في الجدول رقم (6)، أن معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الجزائر كان سلبياً خلال عامي 2019 و2020، قبل أن يتحسن بشكل ملحوظ ليصل إلى نحو 13.9% في عام 2021. ويُعزى هذا التحسن إلى المتغيرات الاقتصادية التي أثرت في وتيرة النمو الاقتصادي وحجم التبادل التجاري بين الجزائر والأسواق العالمية. ومن أهمها تراجع عائدات النفط والغاز في بين عامي 2019 و2020.

جدول (6): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (ألف دولار)

معدل التغير بين عامي 2020 و2021	2022	2021	2020	2019	
13.9	3.77	3.77	3.31	3.99	الجزائر
		1.6	6.8 -	0.24 -	الوطن العربي
		4.8	4.40 -	1.48	العالم

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي، 2023) –

جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية

فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر، فقد سجل أعلى مستوى له عام 2015 حيث بلغ نحو 493.4 دولاراً للفرد، في حين انخفض إلى أدنى مستوى في عام 2020 ليصل إلى حوالي 475.5 دولاراً للفرد، وفقاً لما هو موضح في الجدول رقم (7). أما على الصعيد العربي، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 310 دولارات للفرد في عام 2021، مقارنة بمتوسط عالمي قدره نحو 424 دولاراً للفرد.

جدول (7): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2015 - 2021 بالدولار (بالأسعار الجارية)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
480.1	475.5	477.1	487.55	492.9	478.8	493.4	الجزائر
309.8	306.1	332.3	291.09	286.7	336.3	373.9	الوطن العربي
424	416.8	410.1	445	424.6	403.4	402.2	العالم

المصدر: https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2021.pdf التقرير السنوي

أوضاع الأمن الغذائي 2021 - جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

شهدت الجزائر تأثيراً ملحوظاً على قدرات الحصول على الغذاء كمّاً ونوعاً نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية خلال الأعوام 2020 و2021 و2022، ولا سيما بالنسبة للحبوب، الزيوت، السكر، والمنتجات الحيوانية. وتبين بيانات الجدول رقم (8) تطور أسعار هذه السلع خلال الفترة 2017-2023، مع تسجيل قفزات حادة بين عامي 2021 و2022، وكذلك عند المقارنة مع متوسط الفترة (2017-2023). فقد تراوحت نسب الزيادة السنوية بين 12.3٪ للأسمك و64٪ لزيت فول الصويا، في حين بلغت نسب الارتفاع مقارنة بمتوسط الفترة السابقة مستويات مرتفعة خاصة بالنسبة للزيوت النباتية والقمح والأرز ولحوم الأبقار، حيث تراوحت بين 21.4٪ للحوم الأبقار و81.1٪ لزيت دوار الشمس.

جدول رقم (8): مؤشرات أسعار سلة الغذاء خلال الفترة 2017-2023م

العام	الأسعار الإسمية	الأسعار الحقيقية	التغير السنوي في الأسعار الحقيقية
2017	98.0	100.8	-
2018	95.9	94.2	-6.6
2019	95.1	95.6	1.4
2020	98.1	99.2	3.5
2021	125.8	125.2	26.0
2022	144.7	141.5	16.3
2023	124.7	120.0	-21.6

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي،

2023) جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

وفي السياق نفسه، شهدت الأرقام القياسية لأسعار الغذاء ارتفاعاً ملحوظاً سواء على المستوى الوطني أو العالمي. وتُظهر بيانات الجدول رقم (9) تصاعد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة

2016-2021 مقارنة بسنة الأساس 2015، بما يعكس اتجاهاً تصاعدياً واضحاً وارتفاعاً كبيراً في مستويات الأسعار محلياً وعالمياً خلال تلك السنوات.

جدول (9): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 2016 – 2021 (2015 = 100)

الدول	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	134.8	142.4	148.5	151.4	155	130.2

المصدر: https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2021.pdf التقرير السنوي

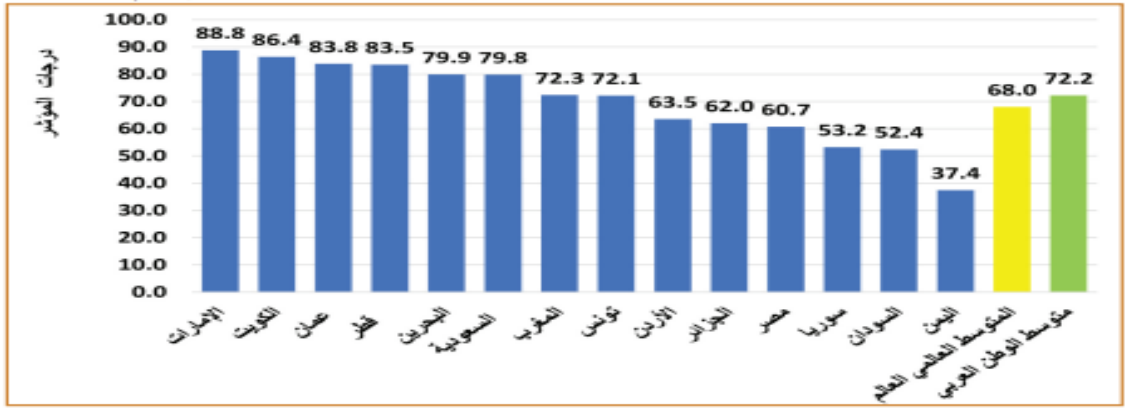
الأوضاع الأمن الغذائي 2021 – جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1-2-3- الاستفادة من الغذاء في الجزائر:

تشكل التغذية المثلى ركناً أساسياً في بناء منظومة الأمن الغذائي، حيث تعمل على تعزيز القدرة المناعية للجسد في مواجهة الأمراض المنقولة عبر الأغذية. كما تتسبب الأمراض ذات المنشأ الغذائي أو الناجمة عن استهلاك أغذية غير آمنة في آثار ضارة على الصحة والحالة التغذوية، وذلك من خلال إضعافها لعمليات امتصاص العناصر الغذائية وتعطيلها لمسارات النمو والتطور. نسرّد بعض الحقائق ذات الصلة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية:

- ترتبط سلامة الأغذية بالتغذية والأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً.
 - تشير التقديرات إلى أن تناول الأطعمة الملوثة يتسبب في إمرض 600 مليون شخص - أي شخص واحد تقريباً من كل 10 أشخاص في العالم - ويحصّد أرواح 420 000 شخص آخر سنوياً.
 - تخسر البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 110 مليارات دولار أمريكي سنوياً في الإنتاجية والنفقات الطبية بسبب الأطعمة غير المأمونة.
 - يتحمل الأطفال دون سن الخامسة نسبة 40٪ من عبء الأمراض المنقولة بالأغذية التي تؤدي بحياة 125 000 طفل منهم سنوياً.
 - تعيق الأمراض المنقولة بالأغذية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب إجهادها لنظم الرعاية الصحية والإضرار بالاقتصادات الوطنية وأنشطة السياحة والتجارة.
 - سلامة الأغذية مسؤولية مشتركة تقع على عاتق مختلف السلطات الوطنية ويلزم لتحقيقها اتباع نهج الصحة الواحدة الشامل لعدة قطاعات (منظمة الصحة العالمية، 2024)
- ويُقاس مؤشر جودة وسلامة الأغذية من خلال خمسة مؤشرات فرعية تتمثل في: تنوع النظام الغذائي، والالتزام الحكومي بتحسين الأوضاع التغذوية، وتوافر المغذيات الدقيقة، وجودة البروتين، وسلامة الأغذية. وتبيّن البيانات الواردة في الشكل (4) أن قيمة هذا المؤشر في الجزائر تقلّ عن متوسطي قيمته على كل من المستويين العربي والعالمي.

الشكل رقم (4): يوضح مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الجزائر لسنة 2021



المصدر: <https://www.aoad.org/Arab food Security Report 2021.pdf> التقرير السنوي

لأوضاع الأمن الغذائي 2021 – جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية

4-2-1- استقرار وحوكمة الأمن الغذائي في الجزائر

يُتحقق استقرار الأمن الغذائي حينما تتمكن جميع الوحدات المجتمعية، بدءًا من الأفراد مرورًا بالأسر ووصولًا إلى المجتمعات، من ضمان إمكانية الوصول إلى الغذاء الكافي بصورة مستدامة ودون انقطاع، مع تفادي التعرض لمخاطر فقدان هذه الإمكانية نتيجة للصدمات المفاجئة (كالكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية) أو الأحداث الدورية (كظاهرة انعدام الأمن الغذائي الموسمي). وعليه، فإن مفهوم الاستقرار يشمل بعدي التوافر والوصول إلى الغذاء، كما يمتد ليشمل بعد الاستدامة، الذي يُعرف بالقدرة طويلة الأمد للنظم الغذائية على توفير الأمن الغذائي والتغذية دون المساس بالأساسيات البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تضمن استمراريتها للأجيال القادمة.

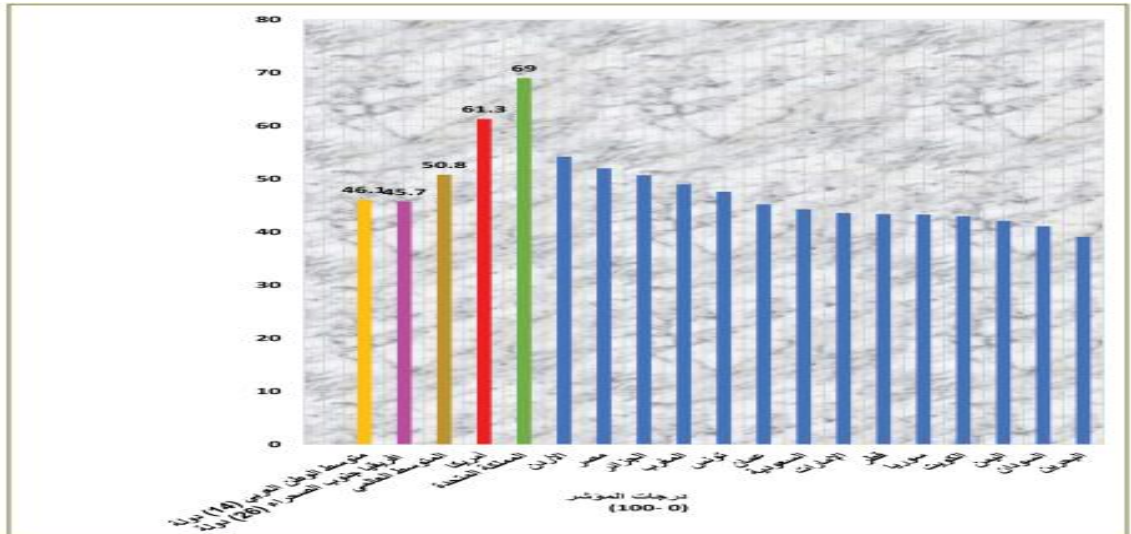
وتُعرف الحوكمة، على جميع المستويات، بأنها الإطار الشامل للعمليات والمؤسسات التي يتم من خلالها التعبير عن المصالح المتعددة للجهات الفاعلة (العامة والخاصة)، وصياغة الأولويات، واتخاذ القرارات وتنفيذها، ومتابعة الأداء. ويتطلب التصدي لتحديات الأمن الغذائي في الجزائر إرساء وتفعيل نظام للحوكمة الرشيدة متعدد المستويات (العليا والدنيا)، يقوم على آليات قرارية مؤسسية محكمة، وتلتزم به وتدعمه أجهزة الدولة المعنية. يهدف هذا النظام إلى ضمان استدامة النظم الغذائية من خلال تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف لتحقيق مسارات أمن غذائي فاعلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأدبيات تشير إلى أن سوء الحوكمة يعدّ أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في العديد من دول العالم وأقاليمه. وعليه، تُمكن حوكمة الأمن الغذائي الفاعلة من مواجهة الأزمات الغذائية، ولا سيما عبر تعزيز آليات التنسيق والتعاون، كما تتيح معالجة قضايا انعدام الأمن الغذائي

بكافة أبعادها المتعلقة بالإنتاج، والتوافر، والوصول، والاستفادة من الغذاء، على مستوى الأفراد والدول على حد سواء (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي، 2023) يركز استقرار الأمن الغذائي على الحفاظ على جميع مرتكزاته الأساسية (التوافر، والوصول، والاستفادة) بشكل مستدام. ويتحقق ذلك من خلال:

- أولاً: تقليل مخاطر الانخفاض في المعروض الغذائي.
- ثانياً: ضمان حصول المستهلك بشكل دائم على الغذاء وقدرته على الاستفادة منه غذائياً.
- ثالثاً: التصدي للتحديات والعوامل الطارئة غير الملائمة، سواء كانت مناخية (كالتقلبات الموسمية في الأحوال الجوية)، أو اقتصادية (كالتقلبات في الأسعار)، أو سياسية، والتي تؤثر بشكل مباشر على آلية العرض والطلب.

وعلى صعيد المؤشرات، سُجِّل عام 2021 تحسناً ملحوظاً في مؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في الجزائر، حيث قفزت قيمته إلى ما يقارب 55.2 درجة. تجاوزت هذه القيمة المتوسط العالمي للمؤشر، والذي شهد بدوره تحسناً طفيفاً من 49.1 درجة إلى 50.8 درجة في العام ذاته. وفي إطار المقارنة الجغرافية، تفوق أداء الجزائر بشكل واضح على متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء البالغ 45.7 درجة. بينما لا يزال هناك فجوة بين الأداء الجزائري ومستوى كل من المملكة المتحدة (69 درجة) والولايات شكل (5): مؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في الجزائر مقارنة مع بقية العالم عام 2021



المصدر: <https://www.aoad.org/Arab food Security Report 2021.pdf> التقرير السنوي

لأوضاع الأمن الغذائي 2021 – جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية

2: الإطار الهيكلي للبنك الوطني للبذور مقارنة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

2-1- نشأة بنك البذور في العالم

بدأ التفكير في تخزين بذور النباتات وحفظها نهاية القرن 19. واشتهر العالم الروسي نيكولاي فافيلوف أبرز علماء النباتات الروس على الإطلاق وهو عالم الجينات وأعظم مستكشف نباتات في العالم الذي يقال بأنه جمع من البذور والدرنات والفاكهة من العالم أكثر من أي شخص آخر في تاريخ البشرية وتخزينها في أول بنك بذور في لينينغراد. تم تأسيسه سنة 1926. لكن المدينة تعرضت لحصار في (الحرب العالمية 2) استمر 28 شهراً. فمات الكثير من الناس دون الاستفادة من تلك الحبوب.

انطلاقاً من جهود عالم النباتات الروسي فافيلوف بدأت الأبحاث لحفظ أنواع النباتات لحمايتها من الاندثار، وذلك في حال تعرض العالم لكارثة طبيعية أو أي كارثة أخرى (كحرب نووية شاملة) يمكن -حينها- لمن تبقى من البشر من إعادة شكل الحياة على الأرض.

يوجد حالياً في العالم عدة بنوك للبذور، حيث يتم حفظ بذور النباتات في أماكن متفرقة خشية تعرضها للاندثار. ولعل أشهرها وأكبرها يقع في النرويج "خزانة البذور العالمية". بالإضافة إلى المركز الوطني للحفظ على الموارد الوراثية في أمريكا. وبنك النباتات الاسترالي وبنك البذور في تركيا بالعاصمة أنقرة وبنوك أخرى.

يُعدّ "الخزان العالمي للبذور في سفالبارد (Global Seed Vault in Svalbard)"، الذي يُشار إليه إعلامياً باسم "خزان يوم القيامة"، أضخم وأشهر بنك جيني لحفظ البذور على مستوى العالم. يقع هذا المرفق الاستراتيجي في عمق جبل بالمنطقة القطبية الشمالية (النرويج)، وقد أُسس عام 2008 ليكون بمثابة نسخة احتياطية عالمية و"بوليصة تأمين" دولية في مواجهة الكوارث الإقليمية أو العالمية التي قد تهدد التنوع البيولوجي النباتي.

يعمل الخزان على حفظ ودعم الأمن الغذائي العالمي عبر تأمين إمدادات البذور الأساسية لاستعادة النظم الزراعية والإنتاج الغذائي في أي منطقة بالعالم إثر وقوع كوارث طبيعية أو بشرية. وقد احتضن المرفق في عامه الأول نحو 400 ألف عينة بذرية مقدمة من دول عدة، من بينها: أيرلندا، الولايات المتحدة، كندا، سويسرا، كولومبيا، المكسيك، وسوريا. ثم ارتفع العدد إلى أكثر من 770 ألف عينة بحلول مارس 2013، فيما تصل طاقته الاستيعابية القصوى إلى 4.5 مليون عينة.

يؤدي هذا الخزان دوراً حيوياً في دعم شبكة بنوك البذور العالمية التي تضم حوالي 1400 بنك منتشرة في مختلف أنحاء العالم، حيث يقوم بتزويدها بالعينات البديلة في حال فقدانها بسبب سوء الإدارة، أو الكوارث الطبيعية، أو النزاعات المسلحة كما حدث في سوريا والعراق وأفغانستان أن العديد من هذه البنوك تقع في مناطق غير مستقرة أو معرضة لمخاطر بيئية وسياسية. وبذلك يُعدّ هذا المشروع الدولي إجراءً احترازياً بالغ

الأهمية يهدف إلى الحفاظ على التراث الوراثي النباتي وضمان استدامة المحاصيل الزراعية للأجيال القادمة (scientificamerican, s.d.)

يُوقَّر قبو سفالبارد العالمي للبذور خدمة تخزين العينات البذرية بشكل مجاني بالكامل للمُودعين. تُغطّي تكاليف التشغيل الأساسية للمرفق حكومة النرويج المضيفة بالشراكة مع الصندوق الاستثماري العالمي للتنوع المحصولي (The Crop Trust) كما يُشارك في تمويل المشروع واستدامته عدد من الجهات الفاعلة على الساحة الدولية، بما في ذلك المنظمات الخيرية العالمية الكبرى (مثل مؤسسة بيل وميلندا غيتس) بالإضافة إلى مساهمات مالية ودعم تقني تقدمه حكومات مختلفة من around العالم. يعكس هذا النموذج التمويلي المتعدد المصادر طبيعة المشروع التعاونية العالمية وأهميته الاستراتيجية كإرث مشترك للبشرية. ومن أشهر المرات التي تم اللجوء فيها إلى بنك البذور. عندما تضرر بنك الجينات من منطقة الهلال الخصيب في الشرق الأوسط وهي المنطقة التي شهدت نشأة الزراعة والذي كان يقع في سوريا ثم تم نقله بسبب الحرب إلى لبنان. حينها طلب باحثون من البنك عينات من القمح والشعير ومحاصيل أخرى.

ويشير الباحثون إلى أن عينات البذور المسترجعة قد استُنسِخت بأعداد كبيرة لإنتاج بذور جديدة بغرض إعادة تكوين مجموعات البذور النشطة والأساسية وبغرض التوزيع أيضاً. إضافةً إلى ذلك، فقد أُعيدت نسخ احتياطية جديدة إلى قبو "سفالبارد." (Westengen & et al, 2020)

2-2- بنك بذور الجزائر "سيادي" ويتعلق بالأمن الغذائي

يعود التخطيط الأولي لمشروع إنشاء بنك البذور في الجزائر إلى عام 1988، إلا أن المشروع لم يُنفذ آنذاك بسبب معوقات بيروقراطية. ولم يكن الدافع وراء إحياء الفكرة حديثاً مرتبطاً بشكل أساسي بخفض تكاليف استيراد البذور، بل انصبّ التركيز على تعزيز الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج المحلي للبذور، وذلك في ضوء المستجدات الجيوسياسية الراهنة.

فعلى إثر التداعيات الدولية لبعض الأزمات المتعلقة بالمحاصيل الاستراتيجية، وما خلفته الحرب الروسية الأوكرانية من تأثيرات واضحة على سلاسل إمدادات الحبوب والزيوت النباتية، بادرت الجزائر إلى إنشاء بنك وطني للبذور تحت مظلة المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها، حيث دُشّن رسمياً في 11 أوت 2022.

يتألف البنك من خمس غرف متخصصة مُعدّة لحفظ البذور النباتية والمادة الوراثية الحيوانية، جرى تصميمها وفق مواصفات تقنية دقيقة تشمل التحكم الدقيق في درجات الحرارة ومستويات الرطوبة، بهدف ضمان الحفظ الأمثل للموارد الوراثية ودعم السيادة الغذائية في البلاد (وزارة الفلاحة، 2022)

في إطار سياسة تحقيق السيادة الغذائية، أعلنت الجزائر عن وقف استيراد البذور من المصادر الخارجية، مُحَوِّلة مسار توفيرها للفلاحين عبر البنك الوطني للبذور الذي تم تدشينه حديثاً. تمثل هذه الخطوة نقلة نوعية

في الاستراتيجية الزراعية الجزائرية، حيث ساهمت في خفض فاتورة استيراد المواد الفلاحية المستخدمة في الزراعة والبذر، والتي كانت تُكبد الخزينة العامة نفقات تفوق 11.5 مليار دولار سنوياً.

ولأول مرة في تاريخ السياسات الزراعية الجزائرية، جُمع أكثر من 50 خبيراً محلياً ودولياً لوضع المخطط الجديد للتنمية الفلاحية حتى أفق 2035، مع التركيز على تفعيل مشروع البنك الوطني للبذور بعد تحليل معمق للوضع القائم والموارد المتاحة والقدرات الوطنية. يُتوقع أن يحدث هذا المخطط "ثورة حقيقية في القطاع الفلاحي" من خلال دمج المعرفة التقنية المتقدمة والحفاظ على الخصائص الجينية للبذور المحلية (التراث الجيني)، خاصة بعد فقدان الجزائر لعقود العديد من الأصناف التقليدية من الحبوب والفواكه والمحاصيل الغذائية بسبب الاعتماد المفرط على الاستيراد واستبدالها بأصناف مستوردة من أوروبا ومناطق أخرى.

وفي سياق متصل، شهدت الواردات الجزائرية انخفاضاً ملحوظاً من 63 مليار دولار إلى 38 مليار دولار، حيث جعلت الجزائر من خفض فاتورة الاستيراد استراتيجية محورية لتحقيق الهدف الأعلى المتمثل في ضمان الأمن الغذائي عبر تعزيز الإنتاج المحلي. وقد بلغت فاتورة الاستيراد في شهريناير من العام الجاري 4.30 مليار دولار مقابل 6.4 مليار دولار في 2014.

الخلاصة:

على مستوى الدولة يمكن القول بأن الجزائر تتمتع بأمن غذائي، وهذا ما لاحظناه من خلال دراسة التطور المتاح من مختلف الأغذية، أين تم تغطيته في جل السنوات الأخيرة، بنسب يفوق الـ 55%. عن طريق الإنتاج المحلي، ليتم تأمين الفارق عن طريق الاستيراد من الأسواق الدولية. وقد أدى هذا التطور في المتاح إلى تحسن الوضع الغذائي لدى الفرد الجزائري ويبرز هذا جلياً من خلال الزيادة المتواصلة، في كمية الطاقة التي يتحصل عليها يوميا. إلا أنه ومثلما رأينا في متن الدراسة فإن الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توفير الغذاء، وإنما له علاقة بالعناصر الاقتصادية، فقد أثبتت مختلف المعطيات أن الأسر الجزائرية تخصص أكثر من 40% من نفقاتها على الأغذية والمشروبات غير الكحولية، وهي نسبة معتبرة، كما أن نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام هو في نمو مستمر، والذي من شأنه أن يعزز أمنه الغذائي، إلا أن أسعار المواد عامة والمواد الغذائية خاصة لم تستقر عند مستوى معين بل هي في ارتفاع متواصل عبر الزمن وهو ما يضعف القدرة الشرائية للفرد الجزائري وبالتالي يؤدي إلى زعزعة أمنه الغذائي. منظومة الغذائية مرتبطة بالاستيراد في حدود الـ 10 مليار دولار حيث أن 30 % موجهة فقط للبقوليات وخاصة القمح اللين. تشكل البقوليات والعجائن 60 % من غذاء الجزائريين. أغلب المواد المدعمة والواسعة الاستهلاك تدخل في إطار نمط استهلاكي غير صحي فضلا على نوعيتها الرديئة على غرار بودرة الحليب، مما يجعل محاولة توفير أمن غذائي يهدد الأمن الصحي. التبعية في مصادر الغذاء بنسبة كبيرة الى فرنسا او عدد محدود من الدول. تسجيل نمو ديمغرافي مستقر (حاليا 52 مليون نسمة) مما يفرض زيادة الطلب على الغذاء بنسبة 1.9% في السنة. ان الوضع الاقتصادي الهش

والقائم على المداخل البترولية الغير مضمونة الاستدامة يضع هذا التأمين للغذاء على المحك. التغير المناخي وآثاره السلبية، حيث أن كل الأبحاث تتوقع زيادة ب 2 الى 3 درجات في الحرارة آفاق 2050 بجنوب المتوسط مما سيسبب ضعف في مردودية انتاج القمح بنسبة % 7.5 لكل درجة حرارة إضافة الى انخفاض في توفر المياه من 05 الى 20 %. مقبلون على ضغط وتنافس بين مختلف القطاعات حول مصادر المياه مقبلون على زيادة في هشاشة توفر الأراضي الفلاحية الخصبة بسبب تردي نوعية وخصوبة الأراضي وظاهرة التصحر ضعف مخابر مراقبة الجودة والتكفل بالبحث والابتكار في المجال. وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- العمل على تغيير السلوك والنمط الاستهلاكي للجزائريين بهدف إعادة توجيههم الى اطباق وانماط غذائية تعتمد على مواد صحية ومحلية.

- العمل على حماية الموارد البيولوجية الوراثية واعادة تشكيل بنك البذور والسلالة الوطنية والعمل على تكثيف الإنتاج بطرق تعتمد على أساليب بيولوجية واستعمال أقل للماء

- دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وترقية الابتكار في مجالات الامن الغذائي

- دعم وترقية شبكة مراقبة الجودة وتطوير الأمن الحيوي.

- استحداث مجلس اعلى للأمن الغذائي تحت وصاية الوزير الأول او رئيس الجمهورية ووزارة الدفاع الوطني

تتكلف بالدراسات، الاستشراف، وضع الاستراتيجيات الوطنية ومتابعة التنفيذ.

- استحداث خلية يقظة استراتيجية لمراقبة واستشراف مصادر مختلف المنتجات المرتبطة بالأمن الغذائي

والاستشعار المسبق أي خلل في التموين ناتج عن اختلالات السوق أو بؤر التوتر الدولية، مع تجهيز حلول بديلة.

- العمل على تنوع مصادر الاستيراد وضمان الجودة والتنوعية في إطار ربط علاقات حليفة في مجال الغذاء.

- مراجعة الدعم وتغييره من الدعم الغير المباشر الى الدعم المباشر مما يتيح الاختيار للمواطن في اقتناء

المنتجات.

- تغيير اهداف الدعم الغذائي الى منتجات أخرى صحية لتوجيه الاستهلاك.

- ترقية ودعم أنظمة الإنتاج البيولوجية والاقتصادية المكثفة كالكوابونيك (التربية الحيوانية)

والساندبونيك حيث أن الهكتار الواحد يستطيع انتاج 100 طن من الخضروات والفواكه و31 طن من

الأسماك عبر دورتين للإنتاج في السنة.

- إعادة احياء مشروع السد الأخضر، بإطلاق أكبر حملة تشجير يشرف عليها الجيش الوطني الشعبي

بمساهمة المجتمع المدني والطلبة، حيث تتولى البلديات والجماعات المحلية مهمة السقي ورعاية الشتلات حيث

يتم تفضيل الأشجار المثمرة كالزيتون والخروب... الخ،

- ترقية وتعميم دمج تربية الأسماك مع الفلاحة للتوجه نحو نظام بيئي بيولوجي واقتصاد في الأسمدة

الكيميائية

- تمويل انشاء بنك وراثي وطني للحفاظ على السلالة النباتية والحيوانية الوطنية
- إعادة تأهيل وتمويل وتجهيز المعاهد التقنية التابعة لوزارة الفلاحة والمحطات التجريبية التابعة لوزارة الصيد البحري لتتحول الى قاطرة اقتصاد الغذاء.
- دعم، تطوير، تجهيز وتأهيل الموارد البشرية لمخابر مراقبة الجودة لتعزيز الأمن الحيوي.
- تطوير اقتصاد الغابات والاقتصاد البحري (الاقتصاد الأزرق) لما سيضيفه من قدرات انتاجية جديدة وذلك باقتراح توسيع صالحات ومهام وزارتي الفلاحة والصيد البحري.

قائمة المصادر والمراجع

- scientificamerican. (s.d.). Récupéré sur <https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/saving-syrias-seed-bank>.
- O.T Westengen et al. (2020). *Safeguarding a global seed heritage from Syria to Svalbard*. Nat. Plants .
- SIBINDI, N. (2020). *Nexus Between Food Security and Trade in the Run-up to the World Food Systems Summit*. Récupéré sur [www.jstor.org](http://www.jstor.org/stable/resrep27021): <http://www.jstor.org/stable/resrep27021>
- احمد صبحي احمد العيادي. (1999). *الامن الغذائي في الاسلام*. عمان (الاردن): دار التنفاس للنشر والتوزيع.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2021). *التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي*. مصر: جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2023). *التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2023*. مصر: جامعة الدول العربية.
- doi:https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2023.pdf
- بن حمدان الزهراني خضران. (بدون سنة نشر). *الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات*. المملكة العربية السعودية: قسم الارشاد الزراعي والمجتمع الريفي كلية علوم الاغذية و الزراعة جامعة الملك سعود.
- عادل المهدي، و آخرون. (ديسمبر 2021). *تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية 2030*. *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي - المجلد الواحد والثلاثون- العدد الرابع*، 1282.
- فريدة بن عياد. (2018). *واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي*. مجلة *البحوث والدراسات العلمية*، المجلد 12. (العدد 1)، الصفحات ص ص 108-128.

لخضر مدني. (2022). أهمية تكامل استراتيجيات الأمن الغذائي في ظل التقلبات الدورية لسوق الغذاء العالمي 2007-2022. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة - المجلد 07 / العدد 02، صفحة 22.

منظمة الصحة العالمية. (2024). سلامة الأغذية. سويسرا: مكتبة منظمة الصحة العالمية وشبكات المعلومات الرقمية. doi:https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food-safety
هاريتن جيهان. (2018). الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية. . الكويت. ص 22: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الاداب عالم المعرفة. (اشرف سليمان. المترجمون).
وزارة الفلاحة. (14 08, 2022). *madr.gov.dz*. تم الاسترداد من 14/08/2022. *https://madr.gov.dz/*